

تقرير رسمي يؤكد تفتيشي ظاهرة الغش التجاري ويكشف مؤامرات لصنع أزمنة اقتصادية

البنك الدولي يدعم مشاريع سمكية في اليمن

وافق البنك الدولي على اعتماد مخصصات إضافية لتمويل دراسة وتنفيذ خمسة موانئ سمكية جديدة في اليمن في محافظات شبوة، حضرموت، تعز، والحديدة إضافة إلى ميناء جزيرتي سقطرى. وتقع الموانئ المقرر دراسة إقامتها وتنفيذها في كل من منطقتي بشر على محافظة شبوة، ومنطقة قصيعر بحضرموت، قلنسية بجزيرة سقطرى، ومنطقة المخاء بمحافظة تعز، وميناء حديث بمحافظة الحديدة. كما وافق البنك على تنفيذ المراحل المتبقية من المشاريع السمكية القائمة حالياً، والتي يمولها البنك ضمن مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها "مشروع الأسماك الخامس". يذكر أن المشروع بدأ العمل به مطلع مارس الماضي، وتبلغ تكلفته ٣٥ مليون دولار، بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والحكومة اليمنية، وسيتم تنفيذها على مدى أربع سنوات.



الحكومية بمكتب الأمانة لينفذ أي توجيهات.. ولذلك نجد صعوبة لضبط الأطراف وإنجاز المهام على الوجه المطلوب، خاصة أن كبار التجار والمستوردين وأغلب المنتجين يقعون تحت دائرة اختصاص أمانة العاصمة. وبدل الأغبيري على حيلة الإرباك التي يوجهونها بالقول: «فحينما تضبط التاجر الصغير وفي نفس الوقت كبار التجار يرفضون منحهم حتى الفواتير سيكون من الصعوبة في هذا الوضع تنفيذ القانون».

وفي موضوع المخالفات يقول محمد الوادعي - المفتش القضائي - إن معدلها يومياً يصل إلى نحو ١٢-١٥ مخالفة.. مستعرضاً بعض العينات التي تم سحبها من الأسواق وتبث مخالفاتها للمواصفات والتعبئة منها:

وجود نقص في أكياس القمح المطحون ٥ كجم، للكيس الواحد، وفي أكياس القمح عبوة ٥٠ كجم، يوجد نقص ٣ كجم، للكيس الواحد، وكذلك طعم السكر والأرز عبوة ١٥ كجم، ثبت معدل النقص فيها ما بين ٢-٣ كجم، وكذلك في مادة الأسمنت حيث بلغ النقص في أكياس مادة الأسمنت السعودي ٥ كجم للكيس الواحد هذا غير عرض بعض المنتجات منتهية الصلاحية. وفي ختام تقريره يوصي العاملون في اللجان الميدانية بمراقبة الأسعار إلى حقيقة تفشي ظاهرة الغش التجاري وعدم الالتزام بالأنظمة والمواصفات والقياسات البيئية في معظم الأسواق من قبل أغلبية التجار وكذلك عدم وجود أي التزام بالشفرة والقياسات التجارية والموثق وصول بعض التجار إلى المتاجرة ببيع فاسدة ومنتهية.. مؤكداً أن المناقشة الموجودة في الأسواق حالياً لاتتطابق مع قانون المناقشة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩ وأن الحقائق تؤكد أنها منافسة احتكارية ذات آثار سلبية على المصلحة العامة ولها أضرار كبيرة على المستهلكين، ويؤكد تقرير اللجنة الميدانية أن الارتفاع المفاجئ للأسعار مع عدم وجود مبررات قانونية أو اقتصادية لذلك، واختيار عملية الرفع المفاجئ في مناسبة وطنية ذات طابع سياسي تدل دالة كجبرية على أن هناك من يبحث مؤامرة ويخطط لصنع أزمنة اقتصادية متلاحقة ولها أغراض سياسية، مشيرين في نفس الوقت إلى أن استمرار معارضة الأسمنت في الإنتاج أزمة الأسمنت واقعاها ورفع أسعارها منتج محلي تشرف عليه البوالة بما فيه من مخالفات للقوانين والتشريعات والأنظمة والموثق التجارية مع عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها أمر يثير الاستغراب من أهدافها ومراميها.



٢- يؤكد التقرير أن سعر الدقيق المطحون بداية الأسبوع كان (٣٧٠٠) ريال ارتفع نهاية الأسبوع إلى (٤١٥٠) ريالاً بفارق (٤٥٠) ريالاً للكيس الواحد. ٣- دقيق السائل كان سعره بداية الأسبوع (٣٦٥٠) ريالاً وارتفع إلى (٤١٠٠) ريال. ٤- القمح الأريحي هو الآخر ارتفع من (٣٣٠٠) ريال بداية الأسبوع إلى ٣٨٠٠ ريال نهاية الأسبوع.. كما يؤكد التقرير الحكومي ارتفاع أسعار الأسمنت العمراني مع انعدامه في مديريات المحافظة حيث وصل سعر الكيس إلى (١٨٠٠) ريال بفارق (٢٠٠) ريال عن أسعار الأسبوع السابق في السوق السوداء وبزيادة عن السعر الرسمي المحدد من قبل المصنع والمقدره (٧٦١) ريالاً فقط.

الغش يطال كل شيء
ومن جانبه يوضح صالح الأغبيري -نائب مدير عام المكتب رئيس لجنة الاشراف والمتابعة- أنهم ومنذ تدشين مهام لجان الرقابة في مايو سطبتوا أكثر من ٣٠٠ مخالفة، مشيراً إلى عدم وجود مؤشرات بالالتزام التجاري وتجاوبهم ولا حتى بعملية الإشهار السعري، ويضيف بخصوص تكاتف الجهود



بموجب باتي المواطن من بعد الساعة ٨ صباحاً ليبدأها فارغة وبالتالي يتم مواعدهم من يوم لأخر.. وهي أساليب مخالفة للقانون.. يؤكد الكمي أنها تؤدي إلى إزكاء أزمة الأسمنت وتعطيل أعمال الناس ولها نتائج سلبية على جلة التنمية في اليمن بشكل عام.. ولم يستبعد مدير مكتب الصناعة والتجارة، «وجود لوبي فساد وإياد خارجية وبداخلية تستغل أحداث وتوجهات الرئيس المتعلقة بالأسعار فتقوم بالعمل عكسها باصطناع واقترعال أزمات وإحداث قلق داخل المجتمع».

ارتفاع مضاجئ
وعن الوضع التمويني وحركة الأسعار خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو ٢٠٠٧م، يؤكد الأغبيري على مكتب الصناعة والتجارة توافر السلع الأساسية والاستهلاكية غير أن أسعارها غير مستقرة وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية مثل «القمح، الدقيق، السمّن، الزيت»، حيث سجل التقرير المرفوع لوزير الصناعة والتجارة بهذا الخصوص زيادات مفاجئة في أسعار السلع على النحو التالي:

١- كان سعر الكيس القمح في بداية الأسبوع (٣٥٠٠) ريال للكيس الواحد، وارتفعت الأسعار حتى وصل سعر الكيس إلى (٤٠٥٠) ريالاً نهاية الأسبوع بفارق (٥٥٠) ريالاً.

منذ صدور القرار الوزاري بشأن تحديد آلية عرض وإشهار السلع المعروضة للبيع في الأسواق والمحال التجارية ومنع لجان الرقابة الميدانية صفة الضبط القضائي.. وهي الإجراءات الحكومية التي مثلت للمستهلك بصيص أمل لوقيته من جحيم تصاعد الأسعار.. إلا أن تلك الإجراءات التي شرعتها الحكومة في تنفيذها منذ مايو الماضي لم تؤت أكلها بعد.. فلا حركة الأسعار مستقرة، ولا تجار التزموا بلائحة العرض والإشهار السعري للسلع والمواد الغذائية.. حتى ساد الانطباع لدى المواطن بأن أي إجراءات حكومية أو توجهات أو مجرد مناقشة موضوع الأسعار ليس سوى ضوء أخضر لرفعها.. وإلا بماذا نفس الارتفاع المفاجئ لأسعار «القمح، الدقيق، السمّن، الزيت» رغم عدم وجود مبررات قانونية أو اقتصادية لذلك؟! ولماذا تتكرر القصة عند كل مناسبة وطنية ذات طابع سياسي؟! ومن المستفيد من محاولات وضع أزمات اقتصادية متلاحقة؟!

عدم وجود قوانين صارمة شجع البعض على بيع سلع فاسدة ومنتهية

الخطية حول ذات المعرض والمعمدة بعشرات الأختام لعقالات حارات مختار منها، كنموذج ما أوردته المواطن أحمد حسين راجح يادي في شكواه المقدمة لمدير مكتب الصناعة والتجارة حيث يقول: «أحيطكم علماً بأنه يوجد لدينا عمارة ونحتاج خمسين كيس أسمنت، ولدينا رخصة بناء، ويرفضون في المعرض رقم ٣ البيع لي في وقت يبيعون للتجار، وأترده عليهم منذ أسبوع ولكم الشكر». أما زيد محمد سعيد جابر فيختصر شكواه بالقول: «٢٠ يوماً ولم يعطوني كيساً واحداً».

مافيا الأزمات
في تفسير مشكلة الأسمنت ومن خلال عمليات المتابعة الميدانية المستمرة يرى عبدالباست الكمي مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء- أن عملية التلاعب تتم على النحو التالي: أولاً، يتم ترحيل الكميات من مصنع أسمنت عمران عسراً بحيث يصل المعرض قبل المغرب.

ثانياً: عند وصول الكميات إلى مخازن المعارض يقوم أمثاء المعارض بتسليم كسوفات لمندوبيهم في المخازن لتوزيع الكمية وفقها. ثالثاً: في صباح اليوم التالي يتم التوزيع مبكراً

تحقيق جميل الجعدي

ولإجابة على تلك التساؤلات نقرب أكثر من عمل إحدى اللجان الميدانية بمكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء لتلمس في المشهد العام اندلاع حرب أخرى تشهدهم ضراوتها بين اللجان الميدانية المراقبة المناط بها تنفيذ الإجراءات الحكومية وبين التجار وأمثاء معارضي الأسمنت كمادة أساسية تظل عصب التنمية.

فهذا المفتش القضائي محمد صغير الوادعي - يحمل بطاقة ضبط قضائي رقم ٧٩- يقول عن آخر لتسائل الميدانية التي يوجهونها أنهم وخلال نزولهم الميداني لتلاكم من شكواي المواطنين بإنعدام مادة الأسمنت من المعرض رقم (٦) التابع لمصنع أسمنت عمران وجداوا سياراتهم على متنها ٢٥٠ كيساً مبيعة من نفس المعرض لأحد التجار، وعند محاولة احتجاز الكمية وبيعها للمواطنين فوجدوا بإطلاق النار عليهم من قبل مسلحين وصفهم بـ«سماسة الأسمنت»، والذين قاموا بتهريب الشحنة في ظل عدم تجاوب دوريات الأمن والنجدة رغم إبلاغهم بذلك، ويضيف الوادعي أنهم اكتشفوا باحتجاز أحد السائقين والاحتفاظ بأسماء المعتدين عليهم. ويشير المفتش القضائي محمد الوادعي إلى حادثة سابقة مشابهة مع أمين معرض المؤسسة العامة لتسويق الأسمنت رقم ٣ بمنطقة مذبح، حيث فوجئت اللجنة في صباح الأثرية (٧/٧/٢٠٠٧م، بإطلاق الأبرة النارية باتجاه أعضاء اللجنة خلال نزولهم الميداني لتلاكم من شكواي المواطنين بوجود تلاعب بمادة الأسمنت وبيعها للتجار بدلاً من بيعها للمواطنين. ويستعرض المفتش القضائي عشرات الشكاوى



قرأت الكثير عن البن وخصوصاً البن اليمني «موكا كوهي»، ذي الجودة العالية ولأنني أحب القهوة كثيراً أحببت اليمن كثيراً، وتوقعت أن أول ما سأستمتع به بمجرد أن تطأ قدماي أرض المطار سيكون بالتاكيد رائحة البن اليمني الفاخر، وأنتي سأرتشف أفضل فنجان قهوة في العالم، لكن توقعاتي ذهبت أدراج الرياح فالرائحة لم تكن رائحة القهوة وكوب القهوة قد يكون أي شيء آخر، ولكن يستحيل أن يكون قهوة..

الإنتاج المحلي من البن تضرر كثيراً لصالح الأقات بسبب تشابه البيئة الزراعية بينهما

يعادل ٩ آلاف طن بن من منطقة المخا، حيث كان التصيب الأكبر للأريكين. **أصناف البن في اليمن**
يقول منصور أحمد صاحب محلات بيع أنواع البن في أمانة العاصمة: إنه توجد أسماء عدة لأصناف البن اليمني وهي تابعة في الأساس لأسماء المناطق التي تنتج فيها بكميات كبيرة وجودة عالية منها «الدواري، العديني، التفاحي، البرعي»، وهي الأكثر انتشاراً في اليمن بالإضافة إلى الحراري، الجيمي، المطري، الشامي، الشريقي، الريمي، الصناعتي،



الشركة التي كانت تملكها بريطانيا، بعد ذلك فتحت أول بيوت للقهوة في استراليا، وفي منتصف القرن السابع عشر فتحت بيوت القهوة في بوسطن، ولندن، ونيويورك.. كما استطاع الهولنديون نقل زراعة البن وغرسه في سيلان وجاوة وحصلوا على نتائج ممتازة وكذلك نجح الفرنسيون في زراعتها في مستعمراتهم خلف البحار وحصلت على نفس النتائج. وعندما احتكرت اليمن تجارة البن آنذاك، ونتيجة لزيادة الطلب العالمي على البن ازداد الصراع العالمي على السيطرة على تجارة البن بين كل من الأمريكيين والأوروبيين في القرن الثامن عشر الميلادي، حيث حملت السفن الأمريكية في العام ١٨٠٨م، ما يقارب ٢٤٠ طناً من البن تقريباً بما يعادل ٢٣٥ طناً في العام الذي بعده حملت السفن الأوروبية والأمريكية ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ رطل، بما

ماجد عبد الحميد

قال ذلك فرنسي زار اليمن لاستاذ جامعي في كلية الزراعة بجامعة صنعاء الذي صدمته تلك الكلمات فلم يجد ما يرد به عليه سوى ما قاله كاتب فرنسي آخر في إحدى كتاباته: «إن اليمن هي الأرض التي بدأت فيها القهوة، وأن المخا هي العلامة التجارية المعتمدة كبيت للقهوة الأصلية العالية الجودة عالمياً».

اعتبرت اليمن مصدر البن الوحيد في العالم حيث سجل حضوراً كبيراً على المستوى العالمي من خلال محصول شجرة البن وقيمتها الاقتصادية منذ أوائل القرن السادس الميلادي، وحتى منتصف القرن التاسع عشر وذلك عبر ميناء «المخا» الواقع على البحر الأحمر، الذي ارتبط باسمه لاحقاً بأجود أنواع البن «mokka»، وأصبحت علامة تجارية معتمدة كبيت للقهوة الأصلية العالية الجودة عالمياً.

تاريخ البن في اليمن

يذكر التاريخ أن علي بن عمر الشديلي زعيم ميناء المخا كان خلال اقتصادته لبعض البحارة البرتغاليين القادمين من الهند يحرق بعضاً من الحبيبات ثم يقوم بطحنها وإضافة الماء الساخن إليها ويقدمها للبهيم، فلاحظ البحارة البرتغاليون أنها تمنحهم النشاط والوقوة كما أنها تعالج الإهم، ما جعلهم يحصلون هذه المادة معهم إلى أوروبا الأمر الذي ساهم في انتشارها عالمياً، ولكن بعض المؤرخين رأوا أن اتساع الدولة العثمانية التي سيطرت على اليمن كان العامل الرئيسي في نقل شجرة البن إلى أوروبا. وفي العام ١٦١٠م زار السيد هنري ميلدتون -مدير شركة الهند الشرقية- مدينة المخا فأعجبه طعم ونكهة البن فاخذ معه بعض حبيبات البن أثناء مغادرته، وتم تصدير القهوة عبر هذه

في الأيام الماضية بل والسمعة الطيبة التي طار صيتها يوماً إلى أرجاء العالم في ذمة التاريخ، وهل باتت هذه الفترة بالنسبة لنا نحن اليمنيين مجرد فترة كبقية الفشار الأخرى أم ما زالت تمثل لنا رمزاً واثماً وهوية عراقلة للمعاشي!!

للزراع اعتمداها أثناء جني ثمرة البن فعندما يميل لون ثمرة البن إلى اللون الأحمر الفاتح أو يصعب لوونها بنفسيها أو رمادياً داتناً تكون حينها قد وصلت إلى مرحلة النضوج لذا يلزم على المزارع الإسراع في جنيها، مع مراعاة عدم الجمع بين الفشار التي تجني مع الفشار التي جناها سابقاً، ويضيف: كما يحرص المزارع أيضاً على عدم جمع الفشار المسماطة والفشار التي جناها بيده خشية أن تكون مشبعة بالرطوبة فتؤثر على جودة ونكهة البن. فيبعد جني ثمرة البن لا ننسى أنها تخضع لعدة مراحل تقليدية كالتحميم من خلال عرضها على أشعة الشمس في أماكن جافة لمدة تتراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع يلي ذلك عملية التقشير من خلال فصل قشرة الثمرة عن النواة وهي العملية التي تجعلها نكهة أفضل من المرحلة النهائية قبل تسويق المحصول للثمرة، فيما تسوق القشرة المعروفة بالقهوة «القشر» مرحلة ثانية، ثم تأتي عملية التدرج وهي فن النواة الممتازة والجيدة عن غيرها، لأنه نتيجة التقشير تكون هناك نواة قد أصابها عيوب وشوائب تقلل من نكهتها وجودتها ونواة جيدة وممتازة وحجمها كبير.. وإعدادها للتسويق للحصول على سعر مناسب وتكون عملية الفرز تلك تمهيداً لعملية تحميم حبات البن بالطرق التقليدية في درجة حرارة تتراوح ما بين ١٨٠-٢٤٠ درجة مئوية لا تتعدى ٢٠ دقيقة.

شهرة عالمية

لكن التساؤل المهم هو.. هل أصبحت الشهرة العالمية التي اكتسبها البن اليمني

لكن التساؤل المهم هو.. هل أصبحت الشهرة العالمية التي اكتسبها البن اليمني